الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة

١٩٨٦

ملخص

بغداد ١٩٨٧

E/ESCWA/DPD/87/4

87-0559

ملخـــص

من ناحية الأداء الحالي واحتمالات المستقبل، تأثرت اقتصادات منطقة غربي آسيا تأثرا سلبيـــا بمجموعة من العوامل. ومن أهم هذه العوامل: حرب الخليج الدائرة بين العراق وايران والتي دخلت عامها السابع، وتزايد استنفاد الموارد البشرية والمادية للمنطقة نتيجة لهذه الحرب التي تهدد أيضا الأمـــن والسلم في المنطقة وخاصة بالنسبة لدول الخليج.

كذلك فان استمرار القلاقل العسكرية والسياسية في لبنان كانت له ايضا آثار خطيرة على الانتـــاج الصناعي والزراعي في ذلك البلد، حيث أدى الى تفكك مؤسساته الاقتصادية والى انخفاض قيمة عملتـــه انخفاضا خطيـــرا.

وبالاضافة الى ما تقدم فان استمرار تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ عام ١٩٨٣، وما نجم عن ذلك من انخفاض في عائدات النفط، قد أديا الى تباطؤ النشاط الاقتصادي في غالبية بلدان المنطقـــة سواء كانت بلدانا نفطية أو غير نفطية. ويرجع ذلك الى ان الروابط الوثيقة القائمة فيما بين اقتصـــادات المنطقة قد تطورت وزادت خلال العقد الماضي بما أدى الى زيادة حركة القوة العاملة بين البلـــدان المعنية. وكانت هذه الحركة ترجع إما الى الهجرة من البلدان المكتظة بالسكان الى البلدان المصـــدرة للنفط او الى عودة المهاجرين على نحو كانت له نتائج خطيرة بالنسبة للبلدان المرسلة لليد العاملة. وأهم هذه النتائج هو انخفاض تحويلات العاملين الى بلدانهم الأصلية، وهي التحويلات التي تمثل مصدرا أساسيا من مصادر العملة الأجنبية لهذه البلدان.

ومن أهم الروابط القائمة فيما بين اقتصادات المنطقة تدفق الموارد المالية، في شكل قـــروض تساهلية أو منح أو استثمارات، من البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الامـــارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وعمان، وقطر، والكويت) الى البلدان الاخرى فـــي المنطقة. وهذه التدفقات ساعدت في الماضي البلدان غير النفطية في تمويل جزء كبير من مشاريعهـــا الانمائية وفي تخفيف العجز في موازين مدفوعاتها. وسوف يؤدي انخفاض عائدات النفط، وما يترتب عليـــه من تقييد السياسات المالية ومن انخفاض في الموارد المالية اللازمة للتنمية، الى ان يزداد موقف موازيـــن مدفوعات البلدان غير النفطية اكثر سوءا والى زيادة المشكلات المتعلقة بديونها الخارجية.

وفي عام ١٩٨٦ زادت الآثار السيئة الناجمة عن العوامل المذكورة أعلاه، كما استمرت الضغـــوط على صناعة البتروكيماويات الوليدة في المنطقة نتيجة لاستمرار الحمائية في التجارة الدولية.

وشهد سوق النفط العالمي انخفاضا حادا في أسعار النفط خلال عام ١٩٨٦. فقد شهدت أسعار النفـط انخفاضا حادا بعد أن وصلت الى ما يتراوح بين ٢٨ دولارا و ٣٠ دولارا للبرميل في تشرين الثاني/نوفمبـــر ١٩٨٥.

وفي آذار/مارس ١٩٨٦، وصلت أسعار النفط الى نصف ما كانت عليه في كانون الثاني/يناير. وعندما انخفضت هذه الأسعار في تموز/يوليو الى ٨ر٨٥ دولار للبرميل، كان هذا السعر يمثل ٨ر٣٣ في المائة مما كان عليه في كانون الثاني/يناير. وهو أدنى متوسط شهري للسعر منذ عام ١٩٧٤. وفي تموز/يوليو ١٩٨٦، كان سعر برميل النفط بالقيمة الحقيقية، مع أخذ أثر التضخم في الاعتبار، أقل من ذلك كثيرا.

وكان الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال عام ١٩٨٦ مصحوبا بتذبذبات شهرية مفاجئة وكبيرة. وعلى سبيل المثال فان اسعار النفط قد انخفضت بنسبة ٧ر٣٧ في المائة في شباط/فبراير، ثم ارتفعت بنسبة ٢ر٣٨ في المائة في آب/أغسطس ١٩٨٦. وعدم الاستقرار هذا له آثار سيئة على سوق النفط ويؤدي الى كثير من البلبلة المخططين في البلدان المستوردة للنفط والبلدان المصدرة له.

وعلاوة على ما تقدم فانه يقدر أن انخفاض سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد يؤدي الى تحويل في الدخل يتراوح بين ٥ مليارات دولار و ٦ مليارات دولار من البلدان المصدرة للنفط الى البلدان المستوردة له. وقدّر أن انخفاض أسعار النفط مما متوسطه ٢٧ دولارا للبرميل في عام ١٩٨٥ الى ما متوسطه ١٤ دولارا للبرميل في عام ١٩٨٦ قد أدى الى تحويل في الدخل يتراوح بين ٦٥ مليار دولار و ٧٥ مليار دولار من البلدان المصدرة للنفط الى البلدان المستوردة له. ولأن البلدان الرئيسية المصدرة للنفط، باستثناء المملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي، هي في غالبيتها بلدان نامية، وعلى رأسها بلدان أعضاء في الاسكوا وهي الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق والكويت، بينما تشمل البلدان الرئيسية المستوردة للنفط الولايات المتحدة واليابان وجمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا، فان الجزء الأكبر من التحويلات في عام ١٩٨٦ قد عاد الى البلدان الصناعية ولم تستفد البلدان النامية المستوردة للنفط الا بدرجة أقل كثيرا.

ومن النتائج الاخرى التي نجمت عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط في عام ١٩٨٦ أنه بينما انخفضت تكلفة استيراد النفط بالنسبة للعديد من البلدان المستوردة له فان هذا الانخفاض قد أدى الى زيادة عبء خدمة الدين بالنسبة لكثير من البلدان المدينة المصدرة للنفط، ومن بينها مصر، بدرجة خطيرة. ومن الممكن ان يؤدي عجز أي من هذه البلدان أو غيرها من البلدان المدينة، عن سداد ديونها الى حدوث أزمة مالية دولية كبيرة بسبب المخاطر التي يتعرض لها الكثير من البنوك التجارية الدولية.

وقد انخفض اجمالي انتاج بلدان الاسكوا من النفط من ما متوسطه ٩ر١٨ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٧٩ الى ما متوسطه ٦ر٨ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٥ بالرغم من زيادة الانتاج في مصر خلال تلك الفترة. وقد حدث خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٥ انخفاض حاد في انتاج النفط في بلدان الاسكوا الأعضاء في منظمة الأوبك، وخاصة المملكة العربية السعودية والعراق والكويت. وبالرغم من ان انتاج العراق من النفط قد انخفض اساسا لأسباب تتعلق بحربه مع ايران فان المملكة العربية السعودية والكويت قد خفضتا انتاجهما طواعية التزاما منهما بالحصص التي حددتها منظمة الاوبك لدعم اسعار النفط.

وقد انخفض انتاج النفط في المملكة العربية السعودية من حوالي ١٠ ملايين برميل في اليوم في عام ١٩٨٠ الى ٣ر٢ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٥. كما انخفض انتاج الكويت من ١ر٦ مليون برميل في اليوم الى أقل من مليون برميل في اليوم خلال الفترة نفسها. وتتضح التضحيات التي تحملتها بلدان الاسكوا المصدرة للنفط لدعم اسعار النفط بشكل أكبر اذا ما أخذنا في الاعتبار قدرة كل منها على الانتاج وكذلك كمية ما لديها من احتياطيات.

وتقوم المملكة العربية السعودية بدور «المنتج الموازن» في منظمة الأوبك، ولذلك فقد خفضت انتاجها من النفط الى ما متوسطه ٢ر٣٤ مليون برميل في اليوم في شهر آب/أغسطس ١٩٨٥. ونظرا لالتزاماتها المالية المختلفة، ولزيادة العجز في حسابها الجاري، لم تعد المملكة راغبة في مواصلة الانتاج بهذا المعدل المنخفض نسبيا. لذلك فانها قد تخلت عن دور «المنتج الموازن» في منظمة الأوبك وزادت انتاجها ابتداء من ايلول/سبتمبر ١٩٨٥. وعلاوة على هذا فان البلدان الاعضاء في الاوبك قد أعلنت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ سياسة تهدف الى ضمان «حصة عادلة» في سوق النفط العالمي والى حماية هذه الحصة وذلك نتيجة لشعورها بالقلق إزاء استمرار انخفاض انتاجها من النفط ولإدراكها ان البلدان الرئيسية المصدرة للنفط غير الأعضاء في الأوبك ليست مستعدة للتعاون في دعم أسعار النفط. لذلك فان انتاج بلدان الاوبك من النفط قد زاد في عام ١٩٨٦ زيادة كبيرة وبلغ متوسطه في ذلك العام ٣ر١٨ مليون برميل في اليوم بما يمثل زيادة نسبتها ٤ر١٦ في المائة عن متوسط الانتاج في عام ١٩٨٥. أما انتاج النفط العالمي الذي بلغ ٦ر٥٩ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٦ فيمثل زيادة قدرها حوالي ٣ ملايين برميل في اليوم عن الانتاج في عام ١٩٨٥. وكان الجزء الأكبر من هذه الزيادة راجعا الى زيادة بلدان الاسكوا المنتجة للنفط لانتاجها. وكانت نسب الزيادة في انتاج كل من المملكة العربية السعودية والكويت والعراق والامارات العربية المتحدة من النفط في عام ١٩٨٦ عما كان عليه في عام ١٩٨٥ هي ٣ر٥٨ في المائة و ٨ر٥١ في المائة و ٥ر٣٠ في المائة و ١٣ في المائة على التوالي.

وكانت النتيجة النهائة لتدهور أسعار النفط ولانخفاض انتاجه انخفاضا حادا هي في انخفاض عائدات بلدان الاسكوا المصدرة للنفط انخفاضا شديدا. وتشير التقديرات الأولية المتعلقة بإجمالي عائدات النفط لبلدان الاسكوا الرئيسية المصدرة للنفط الى ان هذه العائدات قد انخفضت في عام ١٩٨٦ الى ٣ر٥٠ مليار دولار بعد أن كانت ٦٤ مليار دولار في السنة السابقة. ولذلك فان عائدات النفط لهذه البلدان كانت في عام ١٩٨٦ أقل مما كانت عليه في عام ١٩٨٥ بنسبة تزيد عن ٣١ في المائة؛ كما كانت أقل بمبلغ ٨ر١٧٠ مليار دولار عن المستوى الأقصى لعائداتها مجتمعة، الذي بلغته في عام ١٩٨٠. علاوة على ذلك فان القوة الشرائية لعائدات النفط، بعدد من العملات الرئيسية، قد استمرت في الانخفاض لأن عائدات النفط تحسب في أغلب الأحوال بدولار الولايات المتحدة الذي استمرت قيمته في الانخفاض مقابل العملات الرئيسية الأخرى بعد أن وصلت هذه القيمة الى ذروتها في شباط/فبراير ١٩٨٥. ومن المتوقع أن يؤثر ذلك على اختيار الشركاء التجاريين في عدد من بلدان الاسكوا.

ولا حاجة الى التأكيد على ما للانخفاض الحاد في أسعار النفط وعائداته من آثار على منطقة الاسكوا. فصادرات النفط تمثل ٦٠ في المائة، أو أكثر، من اجمالي الصادرات في تسعة من بلدان المنطقة

(البلدان الستة الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالاضافة الى المملكة العربية السعودية والعراق ومصر) البالغ عددها ثلاثة عشر بلدا. وبالنسبة لغالبية البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تمثل صادرات النفط أكثر من ٩٠ في المائة من اجمالي الصادرات. وعلاوة على هذا فانه رغم الجهود المخلصة الهادفة الى تنويع الاقتصاد والانجازات التي حققتها بعض البلدان، ورغم الانخفاض الحاد الذي حدث مؤخرا في عائدات النفط، فان عائدات النفط لا تزال تمثل أكثر من ثلث الناتج المحلي الاجمالي وحوالي ثلثي العائدات الحكومية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. لذلك فان انخفاض اسعار النفط وعائداته في عام ١٩٨٦ كانت له مضاعفات شديدة بالنسبة لموازين المدفوعات والميزانيات القومية والخطط الانمائية، وكذلك بالنسبة للأنشطة الاقتصادية، في جميع بلدان غربي آسيا تقريبا.

وقد سجلت الحسابات الجارية لموازين المدفوعات في عام ١٩٨٦ عجزا في غالبية بلدان الاسكوا. وذلك يرجع اساسا الى الانخفاض الحاد في اسعار النفط. وقد عمدت البلدان الرئيسية المصدرة للنفط في المنطقة الى تمويل الجزء الأكبر من هذا العجز في حساباتها الجارية بالسحب من الفوائض التي تراكمت في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وبلغ ما سحبته بلدان الاسكوا الرئيسية المصدرة للنفط من حساباتها في البنوك الأجنبية خلال النصف الأول من عام ١٩٨٦ ما اجماله ٨٫٠١٤ مليار دولار. وقد استمر في عام ١٩٨٦ انخفاض قيمة ما لدى بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أصول أجنبية، وهي القيمة التي انخفضت قبل حلول نهاية عام ١٩٨٥ الى ٢٠٥ مليارات دولار. وقد اضطرت بلدان اخرى في منطقة الاسكوا الى زيادة اقتراضها بهدف تمويل العجز في حساباتها الجارية وزادت بذلك أعباء ديونها الخارجية وأعباء خدمة هذه الديون.

وقد أدى الانخفاض الحاد في عائدات النفط وعدم استقرار سوق النفط العالمي في عام ١٩٨٦ الى التأخير في الانتهاء من اعداد الميزانيات القومية في عدد من بلدان الاسكوا التي تعتمد اعتمادا شديدا على عائدات النفط في تمويل الانفاق الحكومي. وقد جرى خفض الميزانيات والانفاق الحكومي في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط وفي بعض البلدان الاخرى في المنطقة. ونظرا لأن الانفاق الحكومي يمثل جزءا كبيرا من اجمالي الانفاق في بلدان الاسكوا، فقد كانت لخفضه آثار انكماشية على الاقتصادات.

وعلاوة على ما تقدم فان الانكماش الاقتصادي في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط في غربي آسيا قد أسهم في تكثيف الجهود المبذولة من أجل الاستعاضة عن العمال الأجانب بالعمال الوطنيين. ولأن تخطيط القوى العاملة في الكثير من بلدان الاسكوا لم يتطور بعد بدرجة كافية، ونظرا لعدم وجود سياسة اقليمية لهذا التخطيط، فانه من الممكن ان تحدث تغييرات كبيرة ومفاجئة في سوق اليد العاملة في بلدان غربي آسيا المرسلة والمستقبلة لليد العاملة على حد سواء. وقد أثارت هذه التدابير قلق البلدان الرئيسية المرسلة لليد العاملة في المنطقة، وخاصة مصر والاردن والبلدين الأقل نموا وهما الجمهورية العربية اليمنية واليمن الديمقراطية، وكلها بلدان تعتمد اعتمادا شديدا على تحويلات مواطنيها العاملين في الخارج. وقد انخفضت تحويلات العمال الاردنيين ايضا من ١٠٢٧ مليون دولار في السنة المالية ١٩٨٥/١٩٨٤ الى ٨٩٨ مليون دولار في السنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٥. اما التحويلات بالنسبة لليمن الديمقراطية فقد انخفضت من ٤٣٦ مليون دولار في عام ١٩٨٥ الى ٣٨٢ مليون دولار في عام ١٩٨٦؛ في حين

انخفضت التحويلات بالنسبة للجمهورية العربية اليمنية من اجمالي ١٢٧٦ مليون دولار في السنة المالية ١٩٨٤/١٩٨٥ الى اجمالي ١٠٥٩ مليون دولار في السنة المالية ١٩٨٥/١٩٨٦.

ومن النتائج الاخرى الناجمة عن انخفاض اسعار النفط وعائداته انخفاض قدرة بلدان الاسكوا المقدمة للمعونة على تقديم المساعدة المالية للبلدان النامية الاخرى على المستويات التي بلغتها في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات عندما تراكمت بسرعة لدى بلدان الاسكوا الرئيسية المصدرة للنفط مليارات الدولارات من عائدات النفط.

وخلال السنوات العشر الأخيرة، قدمت بلدان الأوبك، وخاصة بلدان الاسكوا الرئيسية المصدرة للنفط، معونات انمائية دولية كبيرة؛ الا ان هذه المعونات قد أخذت في الانخفاض مع انخفاض عائدات النفط.

وقد بلغ ما قدمته بلدان الاسكوا الرئيسية المقدمة للمعونة، وهي المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة، الى البلدان النامية الفقيرة التي تشمل بلدانا اخرى في منطقة الاسكوا وبلدانا عربية، ما مجموعه ٧ر٤٨ مليار دولار في عام ١٩٨١ بما يمثل حوالي ٩٠ في المائة من اجمالي المعونة المقدمة من بلدان الأوبك الى بلدان العالم الثالث في تلك السنة. ومع انخفاض عائدات النفط، ضعفت قدرة بلدان الاسكوا الأعضاء في الأوبك، على الإبقاء على ما تقدمه من منح عند نفس المستويات. ويقدر ان اجمالي المعونات المقدمة من المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة الى البلدان النامية قد انخفضت الى ٣ر٩٣ مليار دولار قبل نهاية عام ١٩٨٥. ورغم انخفاض القيمة المطلقة للمعونات فقد ظلت في عام ١٩٨٥ كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي للكويت (٢ر٧٢ في المائة) والمملكة العربية السعودية (٢ر٣٠ في المائة) أعلى كثيرا منها لدى البلدان الصناعية (٠ر٣٦ في المائة) ومن بينها الولايات المتحدة (٠ر٢٥ في المائة).

ولما كانت ايرادات النفط لدى أكبر مصدري النفط بالاسكوا، وكل أعضاء الأوبك، قد انخفضت مرة اخرى وبشكل حاد في عام ١٩٨٦، فلا بد أن نتوقع مزيدا من الضعف في قدرتها على منح المعونة لغيرها من البلدان النامية. لذلك يتعين على البلدان المتقدمة لا سيما التي استفادت من تناقص اسعار النفط وما صاحبه من تحويل كبير للثروات في عام ١٩٨٦، ان تقوم بدور اكبر في مساعدة البلدان النامية سواء بطريقة مباشرة عن طريق المعونات الثنائية أو بطريقة غير مباشرة بزيادة مساهماتها في مختلف مؤسسات التمويل الانمائي الدولية والاقليمية.

لقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي في منطقة الاسكوا بنسبة ٤ في المائة في عام ١٩٨٥؛ ويظهر من التقديرات أنه ازداد انخفاضا في عام ١٩٨٦ بنسبة ٦ في المائة.

ورغم ان بطء النمو الاقتصادي ينسحب على المنطقة بأسرها، فان معدلات التناقص تختلف من مجموعة من البلدان الى اخرى. ففي بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على سبيل المثال، سجل

تناقصا بلغ ٦ر٤ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ١٩٨٥ وتشير التقديرات الاولية بالنسبة لعام ١٩٨٦ الى مزيد من التناقص بنسبة ٨ر٤ في المائة. أما تقلص الأداء الاقتصادي في هذه المجموعة من البلدان فيعزى أساسا الى تناقص الانشطة في قطاع المناجم والمحاجر الذي سجل معدل نمو سالبا بلغ ٥ر١٣ في المائة في عام ١٩٨٥ و ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٦.

أما مجموعة البلدان التي لها اقتصادات منوعة في المنطقة فتشمل الاردن والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان ومصر. وكانت حصة قطاع المناجم والمحاجر في مجموع الناتج المحلي الاجمالي في هذه البلدان حوالي ١٠ في المائة بينما كانت حصة قطاع الزراعة حوالي ٥ر١٩ في المائة وحصة قطاع الصناعة حوالي ١٣ في المائة. ومما يذكر انه رغم التنوع النسبي لمصادر الدخل في بلدان هذه المجموعة، فقد تأثرت جميعها بشكل أو بآخر بالانكماش الاقتصادي الذي ساد بلدان مجلس التعاون وكذلك بكساد سوق النفط، خصوصا انها تضم بلدانا منتجة للنفط وبلدانا مصدرة للنفط. وعلاوة على ذلك، تعاني بعض بلدان هذه المجموعة من عجز مستمر ومتزايد في ميزانية الحكومة ومن تدهور في ميزان المدفوعات. وكثيرا ما لجأت هذه البلدان الى القروض الخارجية لاصلاح التدهور في ميزان المدفوعات وتمويل المشروعات الانمائية.

لقد أدت التطورات التي حدثت في العامين الماضيين الى تناقص النمو الاقتصادي في هذه البلدان. وسجل الناتج المحلي الاجمالي نموا قدره ٣ر٧ في المائة عام ١٩٨٥، ثم سجل زيادة طفيفة تقل عن ١ في المائة عام ١٩٨٦ حسب التقديرات الاولية. وأما عن المجموعة الثالثة والاخيرة من بلدان المنطقة التي تضم البلدين الأقل نموا، فيلاحظ ان الاداء الاقتصادي فيهما تأثر تأثرا قاسيا بالانكماش الذي ساد معظم بلدان المنطقة. هذا بالاضافة الى الاضرار التي سببتها قلاقل اليمن الديمقراطية في أوائل ١٩٨٦. وبعد ان نما الناتج المحلي الاجمالي المجتمع لهذين البلدين بحوالي ٤ في المائة في عام ١٩٨٥، سجل نموا يقل عن ٣ في المائة في عام ١٩٨٦.

وفي عام ١٩٨٦ قدر مجموع الناتج المحلي الاجمالي في غربي آسيا بحوالي ٢٦٥ مليار دولار، مما ينطوي على هبوط خطير قدر بحوالي ١٨ مليار دولار عن مستواه في عام ١٩٨٥.

ولما كانت الانشطة التي تجري في معظم القطاعات غير النفطية بالمنطقة، خصوصا في بلدان مجلس التعاون، تتأثر بقطاع التعدين ومستوى الانفاق العام، فقد سجلت بدورها أداء ضعيفا. كما ظل قطاع التجارة متضررا في عام ١٩٨٦ لانه يتأثر مباشرة بالتطورات التي تحدث في اسواق النفط الدولية.

ويتضح من البيانات الاولية والجزئية الخاصة بالنصف الاول من عام ١٩٨٦ ان انهيار اسعار النفط أدى الى تناقص شديد (حوالي ٢٧ في المائة) في مجمل صادرات خمسة من بلدان الاسكوا التي توفرت بيانات عنها. فقد انخفضت قيمة الصادرات في عمان بحوالي ٤٠ في المائة، كما انخفضت في الامارات العربية المتحدة بنسبة ٣٨ في المائة. وانخفضت في مصر بأكثر من ١٦ في المائة وفي الاردن بحوالي ١٥ في المائة وفي لبنان بحوالي ٣ في المائة. وفي حين ان انخفاض أسعار النفط يفسر الى حد بعيد تناقص الصادرات في بلدان مجلس الخليج، فان تناقص صادرات الفوسفات و الاسمدة في الاردن (من حيث اسعارها وكمياتها)، واستمرار الحرب الاهلية في لبنان كانا العاملين المسؤولين عن هذا الانخفاض في البلدين.

ويتضح من المعلومات الجزئية التي تغطي النصف الاول من عام ١٩٨٦ ان الواردات ظلت تتناقص في الكويت ومصر والاردن بينما ارتفعت قليلا على ما يبدو في الامارات العربية المتحدة ولبنان والعراق. ولكن يظهر من المؤشرات ان تخفيض الواردات استمر طوال عام ١٩٨٦ وهو ما يعكسه ضغط واردات ١٩٨٦ بنسبة ١٨ر٧ في المائة في منطقة «الشرق الاوسط».

أما معدلات التبادل التجاري في المنطقة فقد انخفضت في عام ١٩٨٣ بنسبة ٨ر٨ في المائة وظلت دون تغير يذكر في عام ١٩٨٤ بعد انخفاض اسعار التصدير والاستيراد معا، ثم عاودت معدلات التبادل التجاري انخفاضها بنسبة ٦ر٣ في المائة اخرى في عام ١٩٨٥. ويتضح من البيانات الاولية الخاصة بعام ١٩٨٦ انه حدث تدهور شديد في معدلات التبادل التجاري بنسبة ٤٤ في المائة، تحت وطأة الانهيار الذي اصاب اسعار النفط مع انخفاض في اسعار السلع الاولية غير النفطية. ولذا فان وضع الصادرات بشكل عام قد تدهور بفعل العوامل التالية: انخفاض ايرادات التصدير، تدهور معدلات التبادل التجاري والقوة الشرائية للصادرات؛ قيود الميزانية وانخفاض النفقات الاستثمارية؛ عجز مصادر العملات الاجنبية مثل ايرادات الخدمات، وتحويلات العاملين، وتدفقات المعونة العربية (نتيجة ما حدث في الاقتصادات النفطية الكبرى)؛ ثم الانخفاض في تدفق رؤوس الاموال الصافية.

ورغم الجهود التي استمرت اكثر من ثلاثة عقود لترويج التجارة بين بلدان المنطقة، فان حصتها في مجمل التجارة ظلت هزيلة وأقل بكثير من التوقعات والآمال.

ويمكن ان يعزى قصور التجارة بين بلدان المنطقة عن الاسهام بقسط اكبر في مجمل تجارة المنطقة الى عدد من العوامل الاقتصادية والمؤسسية المترابطة فيما بينها. فصغر القاعدة الانتاجية وضيقها في عدد من البلدان وطابعها التنافسي بشكل عام، وعدم تناول التنمية الزراعية والصناعية بمنظور اقليمي، تحد كلها من قدرة المنطقة على توفير عدد من المنتجات المستوردة من البلدان الاخرى بالكميات والنوعيات المطلوبة. كما ان تباين مستويات التنمية، واختلاف النظم الاجتماعية الاقتصادية والنظم التجارية يؤدي الى تغليب و/أو تفضيل الترتيبات التجارية الثنائية على المتعددة الاطراف والابقاء على مختلف اشكال الحواجز غير الجمركية رغم وجود التزام عام بتحرير التجارة بين بلدان المنطقة. وهناك عراقيل لها طابع مؤسسي، منها قصور الترتيبات الخاصة بالتمويل التجاري واختناقات النقل واختلاف المسميات الجمركية والاجراءات التجارية، وكذلك اختلاف المؤسسات القائمة بالتجارة (تجارة الدولة مقابل القطاع الخاص) والعلاقات التجارية المحابية والقديمة مع الموردين خارج المنطقة، تعمل كلها في غير صالح التجارة بين بلدان المنطقة. يضاف الى ذلك ان الاتفاقات التجارية المتعددة الاطراف التي تتسم بالشمول وعدم المرونة تمثل عاملا مثبطا آخر يتضح من قلة التمسك بها. وهناك اعتبارات سياسية عملت في صالح التجارة بين بلدان المنطقة وفي صالح التعاون الاقليمي مثلما عملت في غير صالحهما. وان كان أثرها العام قد أضر بالعملية وأحبط كثيرا من المبادرات. وقد نجم هذا الأثر السلبي اساسا من التزام سياسي ضعيف بشكل عام أعاق التنفيذ، ومن تشكك في استمرارية اجراءات التكامل بسبب اهتزاز العلاقات السياسية وتقلبها. وفي الوقت نفسه كان لاهتزاز العلاقات السياسية آثار معاكسة على التجارة خصوصا من خلال أثرها المباشر على سلاسة التدفق التجاري، وكذلك بطريقة غير مباشرة من خلال آثارها على سلوك المستثمرين والقرارات المتعلقة بالانتاج.

وقد عكس الوضع الضعيف لميزان المدفوعات بمنطقة الاسكوا في السنوات الاخيرة وبشكل اساسي هذه الاتجاهات غير المؤاتية التي أثرت على انتاج النفط الخام وصادراته.

كذلك استمر في عام ١٩٨٦ تدهور الحسابات الجارية التي شهدته معظم بلدان الاسكوا في السنوات القليلة الماضية. وأدى الانخفاض الشديد في اسعار النفط عام ١٩٨٦ الى تفاقم الوضع في بلدان الاسكوا المصدرة للنفط. وفي محاولة بعض بلدان الاسكوا كبح الواردات، وتخفيف الضغوط المؤثرة على ميزان المدفوعات ودفع عجلة النمو، وجدت انفسها مضطرة الى التخفيض من قيمة عملاتها. فانخفضت قيمة الريال العماني بنسبة ١٠ في المائة؛ والريال السعودي بنسبة ٢ر٧ في المائة؛ أما الريال اليمني فقد مر بسلسلة من التخفيضات أفقدته ما يقرب من ثلث قيمته امام الدولار. أما السعر الرسمي للدولار في البنوك التجارية في مصر فقد ارتفع في اطار نظام تعدد الاسعار من ٠ر٨٤٥ ج.م. الى ١ر٣٥ ج.م. للدولار وبذلك انخفض سعر الجنيه المصري مقتربا من السعر الأدنى قليلا في قيمته والمجاز رسميا (١ر٦٠ ج.م. للدولار) المطلوب لفتح كتب اعتماد. كما نقص سعر الصرف السياحي في سورية الى النصف ليصبح ٢١ ل.س. للدولار وانخفضت قيمة الليرة اللبنانية انخفاضا كبيرا في عام ١٩٨٦ بسبب الاعتبارات السياسية والاقتصادية.

ومن التطورات التي كان لها مغزى في هذا السياق، ذلك الاتفاق الذي عقده محافظو البنوك المركزية والوكالات النقدية لبلدان مجلس التعاون في عام ١٩٨٧ للتوصل من حيث المبدأ الى اطار نقدي مشترك لعملاتهم، مما قد يؤدي الى اتحاد نقدي لبلدان مجلس التعاون.

أما تجربة التضخم في منطقة الاسكوا فقد اختلفت من بلد الى بلد. فبينما واصلت معدلات التضخم انخفاضها في بلدان مجلس التعاون وسجلت بلدان مثل المملكة العربية السعودية والبحرين معدلات سالبة، سجلت بلدان اخرى في الاسكوا مثل اليمن والجمهورية العربية السورية ومصر زيادات في معدلات التضخم بها بلغت ٣٠ و ٢٥ و ٢٠ في المائة على التوالي.

وأما انخفاض اسعار الفائدة فقد أثر تأثيرا مزدوجا على منطقة الاسكوا. فبينما خفف الى حد ما على بعض البلدان المدينة بالمنطقة (ليس كثيرا لأن معظم قروضها بشروط تساهلية)، فقد أدى الى حرمان بلدان مجلس التعاون من جزء من عائدات اصولها الموجودة في الخارج.

واما خطط التنمية التي كان من المفروض ان تبدأ عام ١٩٨٦ فقد تم تأجيلها او تقليصها لتشمل اهدافا اكثر واقعية في ظل الظروف السائدة. ومن المنتظر بعد انجاز مشروعات الهياكل الاساسية الكبيرة ان يتجه التركيز في خطط التنمية الجديدة على مشاريع تحقيق الدخل وعلى المناطق الريفية.

واما عجز الميزانيات فقد اتسع نطاقه خلال السنتين الماضيتين في بلدان مجلس التعاون وغيرها من بلدان الاسكوا رغم تخفيض انفاق الميزانية في هذه البلدان. وتم في بلدان مجلس التعاون، باستثناء البحرين وكذلك عمان ولكن بدرجة اقل، تمويل العجز بالسحب من الاصول الخارجية. وتم تمويل عجز الميزانية في البحرين من خلال سندات الخزانة اساسا، بينما تم جزء من التمويل في عمان باللجوء الى

القروض الخارجية وجزء من خلال المنح والمساعدات المالية المقدمة من بلدان مجلس التعاون وبلدان اجنبية اخرى. ولكن محاولات تمويل عجز الميزانية في بلدان الاسكوا من خلال القروض الخارجية لم يكن ناجحا في كل الاحوال، مما دفع هذه البلدان باطراد الى العودة للقروض الداخلية.

وفيما يتعلق بالتطورات النقدية، فان الكتلة النقدية بتعريفها الضيق، (ك١) استمرت في التناقص في عدد من بلدان مجلس التعاون كما حدث في العامين السابقين بسبب انكماش النشاط الاقتصادي وتقييد الانفاق الحكومي. ومع ذلك كان التناقص اقل منه في العام السابق.

وبسبب الصعوبات التي واجهتها بلدان المنطقة في الحصول على قروض خارجية لتمويل العجز في ميزانياتها، حدث لجوء كبير الى الاقتراض الداخلي، مما أوجد رابطة قوية بين الميزانية وبين النمو النقدي ورسخ الضغوط التضخمية التي تحدث تلقائيا من الداخل. وأدى ذلك بدوره الى تقويض الثقة في السياسات النقدية وبالتالي في عملة البلد. أما عن تغيرات الاسعار، فلا بد من القول بأن هناك اختلافا كبيرا في حركة الاسعار بين بلدان مجلس التعاون من ناحية وبين بلدان الاقتصاد المنوع والبلدين الأقل نموا من ناحية اخرى.

وقد ترجم البطء الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الى انخفاض في الطلب الفعلي. وأدى ذلك، مقرونا بتخفيض الانفاق الحكومي وبطء معدلات النمو في الكتلة النقدية، الى زيادات طفيفة في الاسعار في عام ١٩٨٥. فكانت الزيادة في الارقام القياسية لأسعار الاستهلاك عموما أقل من ٢ في المائة في الكويت، وقطر والامارات العربية المتحدة. أما في البحرين فحدث تناقص بنسبة ٦ر٢ في المائة في عام ١٩٨٥ قياسا على عام ١٩٨٤. وسجلت المملكة العربية السعودية معدلا سالبا في العام الثاني على التوالي مع انخفاض الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بنسبة ١ في المائة و ٤ر٣ في المائة في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ على التوالي. وتكشف الأرقام المتاحة بالنسبة لشهر آب/أغسطس ١٩٨٦ عن مزيد من الانخفاض في الرقم القياسي للأسعار بالمملكة العربية السعودية بحوالي ٣ في المائة.

واذا تركنا لبنان جانبا باعتباره حالة استثنائية، فان الضغوط التضخمية اشتدت في الجمهورية العربية السورية واليمن خلال ١٩٨٥. فقد ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الاستهلاك في سورية بنسبة ٢ر١٧ في المائة ليصبح ٢ر١٨٤ بينما ارتفع في اليمن بحوالي ٣٠ في المائة ليصبح ٧ر١٥٦ (١٩٨٠ = ١٠٠).

اما الرقم القياسي للأسعار في مصر فقد سجل زيادة تبلغ ٣ر١٣ في المائة في ١٩٨٥ وهي تقل كثيرا عن الزيادة التي سجلها في ١٩٨٤ والتي بلغت ١٧ في المائة. والبلدان الوحيدان اللذان كانت معدلات الزيادة في التضخم متواضعة فيهما بين تلك المجموعتين من البلدان هما اليمن الديمقراطية والاردن، حيث سجلت اليمن الديمقراطية زيادة بلغت ٥ر١ في المائة وسجل الاردن زيادة بلغت ٣ في المائة في عام ١٩٨٥ وبالأرقام القياسية العامة لأسعار الاستهلاك.

وكشفت التقديرات الخاصة بعام ١٩٨٦ عن تسارع الحلقة التضخمية في مصر والجمهورية العربية السورية واليمن، بينما يبدو أن الاردن تمتع بتناقص في الرقم القياسي العام لأسعار الاستهلاك.

واستمر قطاع التشييد في تسجيل معدل نمو سالب في كثير من بلدان غربي آسيا. ويعزى ذلك اساسا الى انجاز مشروعات الهياكل الأساسية ونقص الطلب على الاسكان الذي يعزى في بعضه الى عودة المغتربين في وقت تتزايد فيه القيود المالية.

ومع ذلك، فرغم الظروف الاقتصادية المتردية بشكل عام في المنطقة، كان أداء بعض القطاعات طيبا في غربي آسيا خلال ١٩٨٦. ويمكن اعتبار قطاع الزراعة، وقطاع التصنيع وان كان بدرجة أقل، علامات مضيئة في تطورات ١٩٨٦.

فقد واصل قطاع الزراعة أداءه الجيد على مدى السنتين الماضيتين. حيث اجتمعت الظروف المناخية المواتية مع بعض التدابير السياسية في معظم بلدان المنطقة لتسهل الزيادات الكبيرة نسبيا التي شهدها الانتاج الزراعي. وواصل المؤشر المادي لمجموع الانتاج الزراعي (المحاصيل + الثروة الحيوانية) تقدمه للسنة الثانية على التوالي فسجل زيادة بلغت ٦ر٨٥ في المائة في ١٩٨٦ مقابل ٧ر٤٢ في المائة في ١٩٨٥.

كذلك شهد انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية نموا محسوسا. فزاد انتاج المحاصيل بنسبة ٦ في المائة في ١٩٨٦ مقابل ٧ر٨ في المائة في ١٩٨٥. وزاد انتاج الثروة الحيوانية بنسبة ٥ر٤ في المائة في ١٩٨٦ مقابل ٤ر٧ في المائة في ١٩٨٥. وارتفع ايضا مجموع انتاج الأغذية في المنطقة بنسبة ٧ر٣٧ في المائة في ١٩٨٥ وبنسبة ٧ر٥٥ في المائة في ١٩٨٦.

وقد حققت المملكة العربية السعودية تقدما كبيرا في مجموع انتاج الأغذية (٣٠ر٣٦ في المائة)، يليها العراق (١٦ر٦١ في المائة)، فالجمهورية العربية السورية (١٣ر٠٩ في المائة)، ثم اليمن (١١ر٨٩ في المائة). وحقق لبنان والاردن ايضا زيادات محدودة في الأغذية (٧ر٥٩ في المائة و ٦ر١٧ في المائة على التوالي). وحقق مجموع انتاج الأغذية في مصر نموا طفيفا بلغ ٣ر١٢ في ا لمائة في ١٩٨٦. واما عن اليمن الديمقراطية فيتضح من التقديرات ان انتاج الأغذية تناقص بنسبة ١ر٢ في المائة في ١٩٨٦، لأن تأخر العمليات الزراعية الذي سببه نقص الأيدي العاملة الناتج عن الحرب الأهلية في بداية ١٩٨٦ أثّر تأثيرا سلبيا على انتاج الأغذية والزراعة في اليمن الديمقراطية.

ولكن المنطقة سجلت في ١٩٨٦ رقما قياسيا في محاصيل الحبوب: ٣ر١٧ مليون طن مقابل محصول جيد اصلا، بلغ ٧ر١٥ مليون طن في ١٩٨٥. كما حققت المنطقة رقما قياسيا في انتاج القمح بلغ ٨ر٦ مليون طن في ١٩٨٦، مقابل ١ر٦ مليون طن في ١٩٨٥. ومرة اخرى نجحت المملكة العربية السعودية في تحقيق رقم قياسي في انتاج القمح بلغ ٣ مليون طن في ١٩٨٦ رغم تخفيض الدعم المقدم لأسعار القمح تخفيضا كبيرا. اما سوريا ومصر فقد انتجتا ٩٦ر١ مليون طن و٩٢ر١ مليون طن من من القمح على التوالي.

ورغم ذلك لم تؤثر تلك الزيادة الكبيرة في مجموع انتاج الزراعة والأغذية تأثيرا كبيرا على الأمن الغذائي في المنطقة. ولا تزال الصورة ملفتة للنظر اذا نظرنا الى معدل النمو السنوي المتوسط في انتاج

الزراعة والأغذية على مدى فترة أطول نسبيا. فقد حققت منطقة الاسكوا ككل تحسنا معتدلا في مجموع الانتاج الزراعي وكذلك في مجموع انتاج الأغذية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦: ٢ر٣٩ في المائة و٢ر٦١ في المائة على التوالي، وهو أقل من معدل نمو السكان (٣ر١ في المائة). فقد وصل مجموع سكان منطقة الاسكوا في منتصف ١٩٨٦ الى ١٠٨ ملايين نسمة ليشكل حوالي ٢ر١ في المائة من سكان العالم و٥٤ر٠ في المائة من سكان العالم العربي. اما عن نصيب الفرد من الانتاج الزراعي وانتاج الأغذية خلال الفترة نفسها فقد ازداد سوءا حيث انخفض بنسبة ٦٥ر٠ في المائة و٣٥ر٠ في المائة سنويا على التوالي.

اما على الصعيد القطري فالصورة تختلف. حيث زاد نصيب الفرد من انتاج الأغذية في المملكة العربية السعودية ولبنان بنسبة ٧٨ر١٢ في المائة و١٥ر٣ في المائة على التوالي. كما حققت اليمن ومصر والعراق زيادات هامشية في نصيب الفرد من انتاج الأغذية بلغت ٧٥ر١ في المائة و ٩٤ر٠ في المائة و٩١ر٠ في المائة على التوالي. وفي مقابل ذلك انخفض نصيب الفرد من انتاج الأغذية في سوريا واليمن الديمقراطية والاردن بنسبة ٥٥ر٢ في المائة و ٤٨ر٢ في المائة و١٤ر١ في المائة سنويا على التوالي، في نفس الفترة.

وهذا التناقص في نصيب الفرد من الانتاج يمثل ظاهرة خطيرة، تفسر التردي المستمر لحالة الأمن الغذائي في المنطقة.

لقد استمرت بلدان منطقة الاسكوا في انتهاج سياسات تخدم التوسع في انتاج الأغذية محليا. ومما يبعث على التفاؤل ان كل بلدان الاسكوا تشترك في هدف استراتيجي عام هو تعزيز اكتفائها الذاتي من انتاج الأغذية. وتكثفت ايضا الجهود الاقليمية المبذولة في هذا الاتجاه.

وتسعى المنظمات الاقليمية والدولية الى تشجيع البلدان الأعضاء على أن تنسق وتزيد من استراتيجياتها الاستثمارية والتخطيطية في مجال الزراعة وتروّج لمزيد من التعاون في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية. ومع ذلك فرغم هذه الجهود، تزداد حالة الأمن الغذائي سوءا. فقد أدى تناقص نصيب الفرد من انتاج الأغذية، بالاضافة الى تزايد طلب الفرد على الأغذية، الى اتساع هامش الزيادة في واردات الأغذية على صادراتها اتساعا كبيرا. وتناقصت قدرة الصادرات الزراعية على تمويل واردات الأغذية في عام ١٩٨٥، مما اضطر بلدان المنطقة الى استخدام احتياطيات العملات الأجنبية بالاضافة الى العملات التي توفرها صادرات الزراعة لدفع ثمن واردات الأغذية. ولم تموّل ايرادات الصادرات الزراعية على مستوى المنطقة بأكملها سوى ١٠ في المائة فقط من قيمة الواردات الزراعية.

اربعة بلدان فقط من المنطقة هي التي تمكنت من تمويل ما يزيد على ١٥ في المائة من واردات الأغذية (من ١٨ في المائة الى ٣٩ في المائة) من صادراتها الزراعية: وهي الجمهورية العربية السورية ولبنان والاردن ومصر. وتمويل واردات الأغذية لا يشكل عبئا كبيرا على اقتصادات بلدان تصدير النفط الرئيسية؛ وان كان يطرح مشكلة كبيرة بالنسبة للبلدان الاخرى التي لا مفر امامها من أخذ جزء كبير من

ايرادات العملات الأجنبية من أنشطة انمائية اخرى. وفي مصر واليمن، حيث تشكل قيمة واردات الزراعة ٣٥ في المائة من مجموع الواردات، لم يكن مجموع ايرادات التصدير في مصر كافيا الا لتمويل ٧٦ في المائة من تكاليف الواردات الزراعية بينما كانت النسبة أقل من ذلك بكثير في اليمن (٨ر٥ في المائة).

اما قطاع التصنيع فقد زاد اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة من ٩ في المائة في ١٩٨٤ و٩ر٧ في المائة في ١٩٨٥، الى ما يقدر بنسبة ١٠ر٧ في المائة في ١٩٨٦. وكان جزء من هذه الزيادة ناتجا عن النقص الصافي لحصة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي. وشهد اسهام قطاع التصنيع في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي تغيرا طفيفا حيث بلغ في المتوسط حوالي ١٢ر٤ في المائة في ١٩٨٣ و ١٢ر٥ في المائة في ١٩٨٤ و ١٢ر٨ في المائة في ١٩٨٥.

لقد نما قطاع التصنيع في المنطقة بنسبة ٠ر٧ في المائة في ١٩٨٥ وبما يقدر بنسبة ٣ر٢ في المائة في ١٩٨٦.

اما الأنشطة التصنيعية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الامارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر والكويت)، فقد نما بمعدل أبطأ بلغ ٩ر٢ في المائة في عام ١٩٨٦، مقابل النمو السالب البالغ ١٣ر١ في المائة في ١٩٨٥. وزاد اسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من ٨ر٧ في المائة في ١٩٨٥ الى ٨ر٨٧ في المائة في ١٩٨٦.

ان هذا الأداء الموجب لقطاع التصنيع في بيئة تتسم بالانخفاض الواضح في النمو الاقتصادي انما جاء اساسا نتيجة الدفعة الصناعية التي بدأت في اوائل الثمانينات وكذلك نتيجة تدفق عدد من مشروعات الصناعة الثقيلة الواسعة النطاق ضمن خطط التنمية للسنوات ١٩٨٠-١٩٨٥ في مجال البتروكيماويات والحديد والصلب والتكرير والاسمنت وغيرها.

اما في الاقتصادات الأكثر تنوعا (مصر والعراق والاردن ولبنان والجمهورية العربية السورية) فقد نهضت أنشطة قطاع التصنيع نهوضا طفيفا من الانخفاض الذي شهدته في ١٩٨٤. حيث استوى معدل النمو السنوي المتوسط لهذا القطاع عند ٤ر٤ في المائة في ١٩٨٥، مقابل نمو سالب بلغ ٣ر٧ في المائة في ١٩٨٤. وظلت اسهامات هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي ثابتة تقريبا عند حوالي ١٢ر٤ في المائة في ١٩٨٥.

واما في البلدين الأقل نموا (اليمن الديمقراطية واليمن) فقد شهدت القيمة المضافة للتصنيع أعلى معدلات نمو في منطقة الاسكوا، وتمتعت بأداء أفضل، حيث حققت معدل نمو بلغ ٣ر٧ في المائة في ١٩٨٥ مقابل ٨ر٨ في المائة في ١٩٨٤. ومع ذلك فقد شهد اسهام التصنيع في الناتج المحلي الاجمالي تغيرا طفيفا حيث انخفض من ٨ر٥ في المائة في ١٩٨٤ الى ٨ر٠ في المائة في ١٩٨٥.

والقطاعان الآخران اللذان بقيا بمنأى عن هذه الآثار السلبية للظروف الاقتصادية السيئة بوجه عام هما قطاعا الصحة والتعليم. فلم يحرم هذان القطاعان الهامان من الموارد رغم انخفاض الايرادات وما تبعه من تخفيض للانفاق الحكومي.

وعلاوة على ذلك كثّفت الجهود في ١٩٨٦ لتحسين الانتفاع بموارد المياه في المنطقة؛ فهذه الموارد لها أهمية بالغة خصوصا في غربي آسيا.

وقد شهد عام ١٩٨٦ افتتاح واحد من المشروعات التي تعد علامة على التعاون الاقليمي فيما بين البلدان النامية بمنطقة الاسكوا في مجال النقل، عندما تم في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ الافتتاح الرسمي للطريق المكوّن من اربعة مسارات والذي يربط البحرين بالمملكة العربية السعودية للسيارات الخاصة والحافلات. على ان يسمح للمركبات التجارية باستخدام الطريق في أوائل ١٩٨٧. وقد موّلت المملكة العربية السعودية مشروع هذا الطريق بالكامل والذي تكلّف حوالي مليار دولار. ويبلغ طول الطريق ٢٥ كيلومترا وهو مصنوع من هيكل خرساني مسلح ويتألف من مجموعة من الجزر، وخمسة جسور رئيسية تسمح بمرور السفن من تحتها. وسمي الطريق بطريق الملك فهد. وبافتتاحه ينتهي انعزال البحرين ماديا عن بر العرب ومن المتوقع ان يعزز العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية الوثيقة بين البحرين وبين المملكة العربية السعودية. وكان من النتائج الفورية لهذا المشروع تلك الزيادة الهائلة في رحلات نهاية الاسبوع السياحية التي يقوم بها السعوديون والمغتربون من الاقليم الشرقي بالمملكة العربية السعودية الى البحرين. ولكن النتائج الاجتماعية لهذا المشروع لا تزال موضع جدل.

كما استمرت الأبحاث في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في كثير من بلدان المنطقة، ولكن بكثافة متفاوتة. وعلاوة على ذلك يجري الانتفاع بالطاقة الشمسية باطراد في بلدان غربي آسيا المستوردة للنفط. فسخانات المياه الشمسية، على سبيل المثال، تستخدم على نطاق واسع في الاردن. والواقع ان الاردن بدأ في تصنيع سخانات المياه الشمسية في عام ١٩٧٣ بمعدل ٥٠ وحدة في السنة حتى وصل الان الى تصنيع ١٢٣٨٠ وحدة سنويا على الأقل.

وقد تم تكثيف الجهود المبذولة خلال عقد الامم المتحدة للمرأة لتحقيق المساواة والتنمية والسلم خلال ١٩٨٦ لبلوغ استراتيجيات نيروبي الطموحة المتطلعة الى عام ٢٠٠٠.